الأول من نوعه في المنطقة لإرساء مبادئ الإفصاح والشفافية

"مركز دبي المالي العالمي" يطلق مع مؤسسات عالمية معهد حوكمة الشركات "حوكمة"

معالي الدكتور محمد خلفان بن خرباش، وزير الدولة لشؤون المالية والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة

الدكتور عمر بن سليمان، مدير عام سلطة مركز دبي المالي العالمي

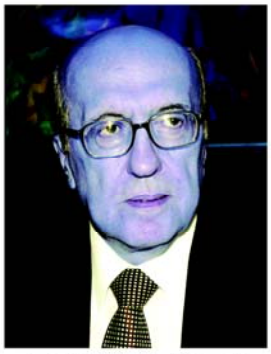

الدكتور جوزف طربيه، رئيس اتحاد المصارف العربية

أعلن "مركز دبي المالي العالمي"، بالتعاون مع عدد من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية المرموقة، عن تأسيس "حوكمة" الذي يعد أول معهد من نوعه في المنطقة في مجال حوكمة الشركات. وشارك في الإعداد لهذا الحدث، إلى جانب المركز، كل من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، و مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، والمؤسسة المالية الدولية (IFC)، واتحاد المصارف العربية (UAB)، وكلية دبي للإدارة الحكومية (DSG) ، ومنظمة "القيادات العربية الشابة" (YAL)، ومعهد التنمية الإدارية (IMD)، بدعم من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويهدف " حوكمة" إلى تعزيز الإصلاحات وإرساء مبادئ الإفصاح والشفافية في قطاع الشركات، ومساعدة دول المنطقة على تطوير وتطبيق استراتيجيات حوكمة مستدامة للشركات يمكن تطبيقها في جميع دول المنطقة. ومن المتوقع أن يعزز "حوكمة" التعاون الإقليمي، بما يسهل تبادل المعلومات ويتيح لدول المنطقة الاستفادة من التجارب الناجحة. ويبقى الهدف الأهم للمعهد متمثلاً في إرساء أسس التكامل الاقتصادي والمالي بين المنطقة وباقي دول العالم.

وبهذه المناسبة، قال الدكتور عمر بن سليمان، مدير عام سلطة مركز دبي المالي العالمي: "يحق لنا جميعاً أن نفخر بتأسيس "حوكمة" في مركز دبي المالي العالمي، إذ يشكل خطوة أساسية نحو تطوير وتنويع اقتصاد المنطقة".

وأضاف: "إذا أرادت الشركات الارتقاء بأدائها وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد المحلي والمجتمعات التي تزاول فيها نشاطها بما يرقى إلى بيئة العمل العالمية، فلا بد لها من تطبيق حوكمة صحيحة والالتزام بأرقى معايير الإفصاح والشفافية. ويرتكز النظام الراسخ لحوكمة الشركات على عناصر عدة، بما في ذلك القوانين والأنظمة والمعايير والعمل المؤسسي والآليات التنفيذية لهذه المبادئ. وتساعد الحوكمة على تعزيز الثقة في الشركات والاقتصادات التي تعمل في إطارها هذه الشركات، كما تمهد الطريق أمام التجارة والاستثمارات العالمية للتوجه نحو المنطقة".

وسيعمل "حوكمة" على مساعدة دول المنطقة في وضع أسس صحيحة تتكامل مع المعايير العالمية لحوكمة الشركات، إذ من شأنه تسهيل تنسيق وتصميم وتخطيط وتنفيذ إصلاحات الحوكمة في قطاع الشركات. يضاف إلى ذلك، أن المعهد سيهتم بنتائج سياسات حوكمة الشركات على مستوى القطاع الخاص ويقدم التوصيات اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة لخدمة هذا القطاع.

وسيركز المعهد على القطاعات الرئيسية لرفع مستوى الوعي بحوكمة الشركات، مثل الأسواق المالية والسلطات التنظيمية؛ والمصارف والصناديق الاستثمارية والمؤسسات المالية؛ ومؤسسات القطاع

الدكتور ناصر السعيدي، رئيس فريق عمل حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الخاص، بما فيها الشركات العائلية والشركات الصغيرة والمتوسطة؛ والقطاع العام؛ ووسائل الإعلام.

تعليقات حول الحدث

وحول أهمية هذا الحدث،قال ريتشارد هيكلنجر، الأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

"لقد بدأت الدول في كافة أنحاء العالم تدرك ضرورة تطوير معايير حوكمة الشركات، إذ يضمن تطبيق هذه المعايير جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، فضلاً عن توفير المزيد من فرص العمل للمواطنين. وتأتي مبادرة حكومة الإمارات العربية المتحدة بتأسيس معهد حوكمة الشركات "حوكمة" في مركز دبي المالي العالمي في الوقت المناسب لتدعم الجهود المحلية والإقليمية الرامية إلى تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية في قطاع الشركات. ونحن سعداء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن نتعاون مع هذا المعهد الرائد في إطار برنامج OECD الاستثماري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

وقال معالي الدكتور محمد خلفان بن خرباش، وزير الدولة لشؤون المالية والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة:

"لقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة السباقة في المنطقة إلى تطبيق أفضل الممارسات والمعايير العالمية في العديد من مجالات النشاط الاقتصادي وحوكمة الشركات. وبالتالي، فإن مبادرة مركز دبي المالي العالمي إلى تأسيس معهد حوكمة الشركات "حوكمة" تحظى بدعمنا وتشجيعنا الكاملين، إذ نحتاج اليوم إلى تعزيز المستوى الإقليمي لحوكمة الشركات والإفصاح والشفافية بما يضمن لنا مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة واقتصاد السوق. وتمثل هذه المبادرة خطوة هامة نحو تحقيق المزيد من التكامل بين الاقتصاد والأعمال على المستويين الإقليمي والعالمي".

وقال الدكتور جوزف طربيه، رئيس اتحاد المصارف العربية:

"تسعدنا الشراكة مع "حوكمة" للعمل على تطوير وإرساء معايير الحوكمة في القطاع المصرفي والمالي في الدول العربية. وفي الوقت الذي تم فيه إحراز تقدم ملحوظ في مجال الحوكمة، فإن هذه الفرصة ستتيح لنا جميعاً تعزيز ممارساتنا والارتقاء بها إلى أفضل المستويات العالمية. وسوف نسعى من خلال المعهد الجديد، الذي يعد أول مشروع مشترك من نوعه في المنطقة، إلى تحقيق هدف موحد، ألا وهو مساعدة القطاع المصرفي العربي على الاندماج في الإطار المالي العالمي من خلال إرساء معايير الحوكمة".

وقال عزمت توفيق، مدير إقليمي أول لمنطقة الخليج في المؤسسة المالية الدولية:

"تسعى "المؤسسة المالية الدولية" حالياً إلى تطبيق برنامج شامل لحوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بهدف تزويد المصارف والمستثمرين والقطاع العام بالاستشارات اللازمة لتطبيق حوكمة حقيقية جيدة. ونسعى من خلال دعمنا لهذه المبادرة الجديدة إلى تسريع الإصلاحات على صعيد حوكمة الشركات في المنطقة".

وقال الدكتور فؤاد شاكر، أمين عام اتحاد المصارف العربية:

"يدير اتحاد المصارف العربية برنامجاً مكثفاً من الفعاليات التي توفر التدريب اللازم لشبكة واسعة من المصارف والمؤسسات المالية في العالم العربي. وسنعمل من خلال شراكتنا مع "حوكمة" إلى تعزيز مفهوم حوكمة الشركات في القطاع المصرفي والمالي في المنطقة".

وقال يوجين سبيرو، مدير أول للبرامج، مركز المشروعات الدولية الخاصة:

"نرحب بهذه المبادرة الرائدة التي تؤكد الدور الفاعل لمركز دبي المالي العالمي في إرساء أفضل معايير الإفصاح والشفافية في القطاع المالي والمصرفي المحلي والإقليمي. وسنتعاون في "مركز المشروعات الدولية الخاصة" مع "حوكمة" لتأسيس معهد للمديرين في منطقة

الدكتور فؤاد شاكر، أمين عام اتحاد المصارف العربية

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما سنوظف خبرات الجانبين لتطوير أنشطة كفيلة بتعزيز حوكمة الشركات في المنطقة".

وقال نبيل علي اليوسف، الرئيس التنفيذي لكلية دبي للإدارة الحكومية:

"ستوفر كلية دبي للإدارة الحكومية الدعم اللازم لـ "حوكمة" وسنضع في خدمة المعهد الجديد تجاربنا الناجحة وخبرتنا الواسعة في مجال تطوير القطاع الحكومي. وسنعمل سوية على رفع مستوى كفاءة القطاع العام بما يضمن امتلاكه الهيكلية والأدوات الضرورية ويتيح تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة".

وقال الدكتور ناصر السعيدي، رئيس فريق عمل حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، برنامج الإستثمار التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

"يعد تأسيس معهد حوكمة الشركات "حوكمة" مبادرة استراتيجية ونقلة نوعية نحو بناء المؤسسات في دول وشركات المنطقة، إذ لا بد من سد الفجوة في مجال حوكمة الشركات لتحقيق التكامل مع الاقتصاد والقطاع المالي العالميين وتطوير أسواقنا المالية. ويكتسب المعهد أهمية خاصة لكونه من نتاج المنطقة العربية وسيعمل بالتعاون مع الشركات والحكومات والسلطات التنظيمية والقطاع العام وقطاع الإعلام والمبادرات المحلية بما يضمن تطوير وتطبيق برامج حوكمة مستدامة في هذه المنطقة". □